

المصدر: القدس العربي

التاريخ: ٢٨ أغسطس ٢٠٠٢

## ما وراء مفاوضات السودان المشاكوسية

قوية مع نوع الديمقراطية الجاري العمل بها في مصر.. وهو يؤدي بدوره إلى متاعب سياسية في مصر.

سادسا: حل السودانين مشكلتهم بدون الرجوع إلى مصر بداية لاسدال الستار على الوصاية المصرية على السودان باسم العلاقات الأزلية والتاريخية.

سابعا: الدخول الأمريكي المباشر في الشأن السوداني سيؤدي إلى نقل السودان - نهائيا - من القائمة العربية إلى القائمة الأفريقية باغراءات انمائية واستثمارات وقروض وارتباطات بدول أفريقية أخرى تحاول أمريكا - الآن - ربطها بسياساتها الاقتصادية الجديدة. ان قبول مصر لهذا الاقضاء الأمريكي لها في الشؤون السودانية لهو خاتمة اقصائها من الشؤون الأفريقية وهو تكملة لما بدأه صديق مصر العقيد القذافي الذي يحاول بناء امبراطورية في أفريقيا بدون وجود مصري مؤثر فيها.. وقد جاء هذا الاقضاء مزاجيا لاقصائها من شؤون فلسطين.

ان مصر تمر بمرحلة عزلة عن العالمين: الأفريقي (نموذج السودان) والعربي (نموذج فلسطين) ملحقا بهما انهيار ترتيبات محور مصر (سورية) السعودية خاصة بعد بروز السعودية مركزا سياسيا جديدا في الشؤون العربية وكان الله في عونك يا مصر الحبيبة.

عبدالله محمد حسن

مستلما عزلت - الآن - عن الملف الفلسطيني، وبهذا جردت أمريكا مصر من حلبة المبادرة في اسخن قضيتين تخصان العرب.. ولم تجد مصر إلا الادعاء بانها لم تخطر ولا تعلم وليست طرفا.. كما لم تجد الا التعلق بقشة الغريق حرصها على وحدة السودان.

ونجح عن ابعاد مصر اضرار كثيرة لمصالحها الحيوية في السودان وستظهر نتائجها في السنوات القليلة القادمة ومنها على سبيل المثال:

اولا: قد يؤدي تقرير المصير إلى احتمال انفصال جنوب السودان بنسبة 50% واذا انفصل الجنوب فستصبح في وادي النيل ثلاث دول مما يعقد سياسات الاستفادة بمياه النيل في زمن يلوحون فيه بصراعات حول المياه العذبة تطل برأسها في كل انحاء الدنيا. ثانيا: بقيام دولة جديدة تقل فرص امن مصر الغذائي وتنفس انفجارها السكان جنوبا.

ثالثا: بقيام دولة جديدة تذهب إلى الأبد فرص عمق مصر الاستراتيجية داخل افريقيا خاصة اذا مالت الدولة الجديدة مع السياسات الأمريكية وحلفائها وجلهم اعداء لمصر.

رابعا: المرونة التي ابدتها الاتفاق في قضية تطبيق الشريعة الاسلامية في جناح السودان الشمالي بداية بقبولها مصدرا للدستور قد تؤدي لقيام دولة دينية تكون ظهيرا للجماعات الاسلامية المصرية ونموذجا سيقلق العلمانية المصرية.

خامسا: لو افترضنا ان دولة الشمال الجديدة لم تلتزم بدستور اسلامي واختارت نموذجا ديمقراطيا امريكيا فان هذا الاختيار قد يكون محل مقارنة

■ ظلت القاهرة تدعي مكررا على لسان وزير خارجيتها ورئيس جمهوريتها انها لا علم لها باتفاق مشاكوس بين الحكومة والمعارضة المسلحة الجنوبية السودانية وانها ليست لديها معلومات كافية عنه ولا تعرف الملابس التي تم فيها ولم تبلغ بتفاصيل الاتفاق قبل توقيعه.. واخذت تؤكد - مكررا - انها حريصة على وحدة اراضي السودان وعلى مصلحة شعب السودان.

والحقيقة وراء هذا الموقف المصري هي:

اولا: ان الاطراف السودانية المتنازعة انصرفت عن المبادرة المصرية/ الليبية لعموميتها وعدم تناولها القضايا الجوهرية في الأزمة السودانية.

ثانيا: ان أي اتفاق يتم عبر وسطاء يلزم ان يكون الوسيط مؤهلا سياسيا وماليا لتنفيذ ما يتوسط به واكتشفت الاطراف السودانية ان مصر وليبيا تتحدثان دون مؤهلات عملية؛ ليست لديهما الرؤية السياسية التي تساهمان بها في الحل وليست لديهما المؤهلات المالية لتنفيذ ما يتفق عليه.. وحتى لا تضيق الاطراف السودانية وقتها مع جهات عاجزة سياسيا واقتصاديا انحازت مع العرض الأمريكي وما فيه من عصي وجزر لانها تعلم ان ما يتم على يدها، يتم تنفيذه.

ثالثا: ان أمريكا سحبت الملف السوداني من مصر بعد ان انتظرتها اكثر من عشر سنوات بأمل ان تجد حلا؛ اما باسقاط النظام الحاكم او بايجاد حل سياسي وقدمت أمريكا كل التسهيلات الضرورية لذلك إلى مصر ولم تحصد الا حشفاً..

لهذا عزلت مصر عن الملف السوداني